

تأثير تمهيد الدخل في القيمة الاقتصادية المضافة - دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

أ.م.د. ضياء عبد الحسين القاموسي* آية عبد الكريم ابراهيم**

المستخلص

تهدف هذه الدراسة في البحث في مفهوم تمهيد الدخل ومفهوم القيمة الاقتصادية المضافة والعلاقة بينهما من خلال اختبار تأثير الأول على الثاني وجرى تطبيق الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2006-2014 .

ولتحقيق هدف الدراسة تمت صياغة فرضيتين الأولى تختص في إثبات مدى ممارسة إدارة الشركات لسلوك تمهيد الدخل والثاني اهتمت باختبار تأثير تمهيد الدخل في القيمة الاقتصادية المضافة . وفي ضوء ذلك تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها :

- 1- تشير النتائج إلى وجود ممارسة تمهيد الدخل في جميع الشركات عينة البحث خلال مدة الدراسة .
- 2- أظهرت النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة .

Abstract

The aim of this study is to search in the concept of income smoothing and the concept of the economic value added and the relationship between them, through testing the impact of the first one on the second, and this study is applied on a sample of listed companies in Iraq stock Exchange from the period (2006- 2014) .

and To accomplish the objectives of this study , two theories have been framed , the first one is related with proving the extent to which the management of companies practicing the conduct of prefacing the income , whereas The second one has come to test the effect of prefacing the income on the economic added value. And in the view of this a set of conclusions were reached most importantly:

- 1- The results refer to the existence of practicing the income smoothing in all the sample companies during the time of research.
- 2- The results show that there no statistical significant relationship between prefacing the income and the economic added value .

المقدمة

أن الهدف من أعداد القوائم المالية هو توفير بيانات مالية عن مركز الوحدة الاقتصادية ونتيجة أعمالها والتدفقات النقدية لها ، بحيث تكون هذه البيانات مفيدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية لشريحة واسعة من مستخدمي تلك البيانات ويتطلب معيار المحاسبة الدولي (الإفصاح عن السياسات المحاسبية) ذي العدد (1) من إدارة الوحدات الاقتصادية وجوب عرض القوائم المالية بشكل عادل بحيث تعبر تلك القوائم بشكل صادق عن أثر الأحداث والعمليات التي مرت بها الشركة . كما يتطلب هذا المعيار ضرورة أن تكون القوائم المالية قابلة للفهم من مستخدمي

* الجامعة التقنية الوسطى / الكلية التقنية الادارية / بغداد .

** باحثة .

مستل من رسالة ماجستير

مقبول للنشر بتاريخ 2016/9/5

القوائم المالية وتتصف بالملاءمة والموثوقية كي تكون مفيدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية لمستخدمي تلك القوائم.

وعلى الرغم من ان معايير المحاسبة المالية تلزم الشركات استخدام أسس وطرائق محاسبية محددة في معالجة بنود القوائم المالية ، إلا ان هناك مرونة أحياناً في معالجة بعض بنود الأصول والالتزامات والإيرادات والمصاريف تستطيع المنشأة الاختيار منها (وهو ما يطلق عليه تمهيد الدخل) ، مما يتيح المجال أمام الإدارة استغلال هذه المرونة في التأثير في دخل المنشأة ، وبالتالي التأثير في القيمة الاقتصادية للمنشأة من خلال اجتذاب المستثمرين نحوها وبهدف كسب ثقة المساهمين والدائنين وتحسين علاقة الإدارة بالإطراف الأخرى ذات المصلحة بالشركة.

جاء البحث بأربعة فصول يتطرق الفصل الأول منها إلى منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة. أما الفصل الثاني فقد تضمن مبحثين ، يتطرق المبحث الأول إلى مفهوم وأبعاد تمهيد الدخل والأساليب المتاحة لتمهيد الدخل والعوامل المؤثرة في سلوك تمهيد الدخل.

أما المباحث الثاني فيتطرق إلى مفهوم وأهمية القيمة الاقتصادية المضافة، في حين اختص الفصل الثالث بتحليل وتفسير نتائج اختبار فرضيات البحث وتضمن الفصل الرابع الاستنتاجات التي تم التوصل إليها وتقديم التوصيات.

المبحث الأول منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن احتساب صافي الدخل اعتماداً على الكلفة التاريخية وأساس الاستحقاق المحاسبي لا يعبر بصورة صحيحة عن واقع القيمة الاقتصادية للشركة وذلك لاختلاف وجهات النظر في قياس الدخل بين المحاسبين والاقتصاديين ولذلك لجأت إدارة الشركات إلى استخدام أساليب تمهيد الدخل بهدف التأثير في القيمة الاقتصادية المضافة للشركة. وبذلك يمكن أن تتجسد مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :-

- 1- هل تستخدم إدارة الشركات المساهمة العراقية الأساليب المودية إلى سلوك تمهيد الدخل؟
- 2- هل هناك تأثير لأسلوب تمهيد الدخل في القيمة الاقتصادية المضافة؟

ثانياً: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في كونه يناقش مفهومي تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة والعلاقة بينهما والاستفادة من ذلك في توجيه قرارات المستثمرين في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بشكل خاص ، وذلك من خلال دراسة الأساليب التي تستخدمها الإدارة لتمهيد الدخل وتأثير ذلك في رفع القيمة الاقتصادية المضافة للشركة .

ثالثاً : أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى :-

- 1- محاولة الكشف عن وجود سلوك تمهيد الدخل في الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتنبؤ بمدى إتباع هذه الشركات للأساليب المحاسبية المودية إلى تمهيد الدخل.
- 2- التعرف على المداخل الحديثة باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة وقدرتها في تفسير التغير الذي يحدث في القيم السوقية للأسهم .
- 3- اختبار العلاقة والتأثير بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة .

رابعاً: فرضيات البحث

استند البحث إلى الفرضيات الآتية :

الفرضية الأولى :

تمارس الإدارات في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية سلوك تمهيد الدخل.

الفرضية الثانية :

توجد علاقة بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة .

1-توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة

2-توجد علاقة تأثير معنوي بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة .

3-ان تمهيد الدخل يفسر توضيحات معينة على القيمة الاقتصادية المضافة .

خامساً : متغيرات الدراسة

1-تمهيد الدخل :

يعد تمهيد الدخل المتغير المستقل في هذه الدراسة ، وقد قيس التمهيد للشركات عينة البحث باستخدام مقياس ميلر (Miller) ، يعده أنموذجاً جديداً في كشف الشركات التي تتدخل إداراتها بشكل متعمد في عملية قياس الدخل الدوري للشركة ، إذ يتم قياس تمهيد الدخل من خلال قياس العلاقة بين التغير في صافي رأس المال العامل (الأصول

المتداولة – المطلوبات المتداولة) كعنصر معرض للتلاعب ، إلى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بوصفه عنصر غير معرض للتلاعب ، وعن طريق مقارنة النسبة الحالية للسنة مع النسبة للسنة السابقة ، ويتم التوصل إلى وجود التمهيد في الحالة التي يكون فيها الفرق عددا اكبر أو اقل من صفر (موجب أو سالب) ، أما اذا كان الفرق صفرا فإن الشركة تعد غير ممارسة للتمهيد ، وهذا المقياس قائم على أساس المعادلة الآتية :-

$$\text{Miller Ratio} = (WC / CfO)$$

إذ يعني WC التغير في صافي رأس المال العامل .

اما cfo فتعني التدفقات من الأنشطة التشغيلية .

2- القيمة الاقتصادية المضافة :

يمثل المتغير التابع في البحث وهي القيمة التي أضيفت إلى ثروة المساهمين وتحسب على وفق المعادلة الآتية (Acma، 2009):-

$$EVA = NOPAT - (WACC * IC)$$

إذ أن :

EVA = القيمة الاقتصادية المضافة .

NOPAT = صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب .

WACC = التكلفة المرجحة لرأس المال.

IC = مقدار الاستثمار في الشركة .

سادساً : مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في عدد من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، اختبرت منها عينة عمدية لأغراض البحث ، وبواقع (4) شركات مساهمة تتألف من القطاع الصناعي والخدمي والمصارف بسبب توافر تقارير سنوية لهذه الشركات تضم حسابات ختامية (الميزانية العمومية وكشف النشاط الجاري) مصادق عليها من الجهات الرقابية المتخصصة خلال مدة البحث ، فضلاً عن تداول أسهمها في الأسواق المالية .

سابعاً : الجانب العملي

لقد اعتمدت الباحثة في هذا الجانب على الكشوفات المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

وتشمل الحدود المكانية والزمانية لإجراء البحث ما يأتي :-

1- الحدود المكانية :

اقتصر البحث في جانبه التطبيقي على البيئة العراقية من خلال اختيار عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

2- الحدود الزمانية :

اعتمدت الكشوفات المالية للشركات (عينة البحث) الممتدة من عام 2006 ولغاية عام 2014 .

بعض الدراسات السابقة

دراسة (حميدي 2011)

(العلاقة بين حوكمة الشركات وتمهيد الدخل)

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الآليات الداخلية للحكومة (حجم مجلس الإدارة – نسبة الملكية – وجود الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة) مع ممارسات تمهيد الدخل في عينة من المصارف العراقية الخاصة بلغت ثمانية مصارف خلال المدة (2007-2009) واستخدم نموذج (Meller) لقياس تمهيد الدخل .

وقد أظهرت النتائج وجود مستوى مقبول للحكومة في المصارف العراقية الخاصة ، وعدم وجود علاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وممارسات تمهيد الدخل ، وتم التوصل إلى أن ممارسات تمهيد الدخل تؤدي إلى زعزعة ثقة المستثمرين بالمؤسسات المالية بشكل عام وتعد تلك الممارسات إحدى أبرز أسباب الانهيارات التي لحقت بكبرى الشركات العالمية .

دراسة (البيضان 2012)

(تقييم الأداء المالي للشركات باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة وأثرها في أسعار الأسهم)

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع تقييم الأداء المالي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال استخدام أحد المقاييس الحديثة في التقييم وهو مقياس القيمة الاقتصادية المضافة ، وكذلك دراسة أثر هذا التقييم في أسعار الأسهم لهذه الشركات و طبقت الدراسة على عينة من المصارف مكونة من (7) مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية واستخدمت مجموعة من المقاييس الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات لا تولي أهمية لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في التقييم وإنما تعتمد على المؤشرات المحاسبية التقليدية.

دراسة (yeung 2009)

(Does The Use of Income Smoothing Lead to Ahigher Firm Value Among Public European Companies)

(هل استخدام تمهيد الدخل يؤدي إلى رفع قيمة الشركة بين الشركات الأوروبية العامة)
تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير استخدام تمهيد الدخل في قيمة الشركة ، وبينت مفهوم وأبعاد وحواجز تمهيد الدخل ، وكذلك بينت أن تمهيد الدخل يقدر على تقليل التقلبات في الأرباح المعلنة ضمن المعايير المحاسبية ، والتي طبقت على الشركات المدرجة في أوروبا (هولندا ، وألمانيا ، وفرنسا ، والسويد ، والمملكة المتحدة) خلال المدة (2000-2007) ، استخدم أنموذج Eckel لقياس تمهيد الدخل .
وقد أظهرت النتائج أنه لا توجد علاقة بين تمهيد الدخل وقيمة الشركة ، وأثبتت وجود علاقة ايجابية بين جودة الأرباح وقيمة الشركة .

دراسة (Sharma 2013)

(Infosys limited القيمة الاقتصادية المضافة في شركة)

هدفت الدراسة إلى البحث في إستراتيجية خلق القيمة عند شركة Infosys limited وفيما إذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) تعكس وبشكل أفضل القيمة السوقية للشركة مقارنة بمقاييس الأداء التقليدي (العائد على الأصول ، وربحية السهم) وقد اعتمدت الدراسة على تحليل علاقة السبب والنتيجة بين القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ومقياس أداء الشركة التقليدي مثل العائد على الأصول (ROA) وربحية السهم الواحد (EPS) فضلاً عن الربح التشغيلي .

ولقد توصلت الدراسة الى أن القيمة الاقتصادية المضافة هي الوسيلة الفضلى لقياس الأداء المالي كما انها تمثل القيمة السوقية للشركة مقارنة بمقاييس الأداء التقليدي وعليه توصلت الدراسة إلى تطبيق مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة .

المبحث الثاني

مفهوم وأنواع ووسائل تمهيد الدخل

أولاً: مفهوم تمهيد الدخل

إن تحديد نطاق وأبعاد أنشطة تمهيد الدخل المختلفة يتطلب تحديد مفهومه ، ومن خلال قراءة العديد من تعريفات تمهيد الدخل ، يمكن أن نصفها ضمن محورين الأول يركز على دور الإدارة ، والمحور الثاني يهتم بآثره في قرارات مستخدمي القوائم المالية.

جدول (1)

مفهوم تمهيد الدخل

المصدر	أ- من جانب الإدارة
1994:29·Ashariet	1- تعريف Ashariet أنه يمثل أعمال طوعية بشكل متعمد تقوم بها الإدارة للحد من التباين في الدخل عن طريق استخدام أدوات محاسبية معينة .
(Belkaoui2004:450)	2- تعريف Belkaoui أنه تسوية مقصودة للدخل المعن بهدف الوصول إلى المستوى أو الاتجاه المرغوب به ، ويعبر عن رغبة الإدارة بتقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل إلى الحد الممكن أو المسموح به في ظل مبادئ المحاسبة والإدارة المقبولة.
(2002:3)·Mulford&Coiskey	3- تعريف Mulford and Coiskey أنه شكل من أشكال إدارة الأرباح ، ويمثل الوسائل التي تستخدمها الإدارة لتقليل التقلبات في مدد متفاوتة المستوى ، ويخفض الدخل في السنوات ذات الدخل الجيد لزيادة دخل السنوات ذات الدخل السيئ ، وهو يعبر عن رغبة الإدارة بتقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل .
	ب- من جانب التركيز على أثره في مستعملي القوائم المالية
(حمد وابونصار، 2014:653)	1- تعريف Givoly أنه تقليل التقلبات في الأرباح باستخدام المديرين تقديراتهم في الاختيار بين البدائل المحاسبية بما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP)، للحد أو للاتجاه الذي يعتقدون أنه يعكس رأيهم بأفضل صورة للمستثمرين ، وللتوقعات المستقبلية لأداء الشركة.
(2009:26)·Yeung	2- تعريف Ronen and Sadan هو محاولة مقصودة من الإدارة لتوصيل إشارة معينة لمستخدمي القوائم المالية.
(ابراهيم، 2006:2)	3- تعريف Fudenberg and Tirole أنه كل الأساليب والعمليات التي تتخذها الإدارة في منظمات الأعمال لتقليل الدخل لأغراض الحد من درجة المخاطرة لدى المستثمرين في استثماراتهم في الشركة .

من التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج الآتي :

- 1- أن الإدارة هي الطرف الوحيد الذي يتقصد تخفيض التقلبات التي تطرأ على الدخل .
- 2- هناك أساليب تستخدمها الإدارة لممارسة تمهيد الدخل من خلال المرونة المتوفرة في الطرق والإجراءات المحاسبية وبما تسمح بها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً .
- 3- هناك هدف تسعى الإدارة إلى تحقيقه للحصول على مكاسب خاصة للشركة أو لإدارتها.
- 4- هناك رغبة لدى الإدارة في توصيل إشارة معينة لمستخدمي القوائم المالية .

ثانياً : أنواع تمهيد الدخل

تتبع الشركات أنواع مختلفة من تمهيد الدخل وذلك للتقليل من تقلبات الدخل الناتجة من العمليات التشغيلية العادية للمنشأة ، كما قد تتدخل الإدارة بشكل مقصود لتغيير مدلول البيانات المالية وتحقيق غايات معينة للشركة والتأثير في أداها . وقد بين (ابونصار، 2013: 332) أن هناك نوعين مختلفين لتمهيد الدخل :-
الأول التمهيد الطبيعي (naturally smoothing): وينتج مثل هذا النوع من التمهيد بشكل طبيعي ودون وجود أي تأثير من الإدارة وذلك من خلال طبيعة أعمال الشركة التي تكون في هذه الحالة تتسم بالاستقرار .

إما الثاني التمهيد المقصود (Intentionally smoothing): وينتج هذا النوع من التمهيد بشكل مفتعل أو مقصود من إدارة الشركة وذلك عن طريق استخدام احد الأسلوبين : الأول التمهيد الذي يسمى بالتمهيد الحقيقي والثاني ما يسمى بالتمهيد الوهمي أو الاصناعي وفيما يأتي شرح وتحليل لهذين الأسلوبين : (جهماني، 2001: 111).

التمهيد الحقيقي Real Smoothing:

عرف Balkaoui (2004:452) التمهيد الحقيقي بأنه يشير إلى تنفيذ الصفقات التجارية أو عدم تنفيذها في ضوء تأثيرها في تمهيد الدخل ، فإذا كانت الصفقة ستؤدي إلى تمهيد الدخل فإن الإدارة سوف تنفذ الصفقة والعكس صحيح ، وهذا يعني أن هناك معاملات فعلية تحدثها الإدارة وينتج عنها مستوى دخل ثابت وذلك عن طريق القرارات التشغيلية التي يكون الهدف منها تقليل تقلب الأرباح مما ينعكس على التدفقات النقدية . ومثال ذلك هو التقصد بتقديم أو تأخير صفقات المبيعات ، أي التنفيذ الفعلي أو عدمه في نهاية السنة الحالية بهدف التأثير في الدخل الحالي والمستقبلي (yeung، 2009:27).

التمهيد الوهمي Artificial Smoothing:

يقصد بالتمهيد الوهمي التمهيد الذي ينتج عن القرارات المحاسبية التي تتخذها الإدارة والمتمثلة بتطبيق مجموعة من الطرائق المحاسبية التي تنفذ لنقل تكاليف أو إيرادات الشركة من مدة إلى أخرى . (Cemal.2004:77)

ثالثاً: دوافع تمهيد الدخل

يختص هذا الجزء بمناقشة دوافع أو حوافز الإدارة لتمهيد الدخل بجزئين ، الجزء الأول تلاعب المديرين لصالح الشركة والجزء الثاني تلاعب المديرين ضد الشركة .
وعلى هذا الأساس قسم (Yeung، 2009: 300) الحوافز على قسمين هما :

أولاً : تلاعب المديرين لصالح الشركة

في هذا القسم سيتم تقديم تفسيرات عديدة لاستخدام الإدارة تمهيد الدخل لصالح الشركة ، والتي تتمثل بحوافز الإدارة لتقليل الكلف السياسية والضرائب وشروط الائتمان وكما يأتي :

1- تقليل الكلف السياسية political costs Minimization the

تنشأ التكاليف السياسية أساساً نتيجة للضغوطات والتدخلات الخارجية التي قد تتعرض لها الشركة من الجهات الحكومية وتزداد هذه التدخلات بشكل ملحوظ في الشركات ذات المنافع العامة والبنوك وشركات التأمين وشركات البترول وشركات المنافع العامة ، وفي مثل هذه الشركات تميل الإدارة إلى استخدام سياسات محاسبية تساعد في تجنب هذا التدخل الخارجي أو تجعله لصالح الشركة ولوحظ بصفة عامة أن الإدارة تتخوف من إظهار أرباح مرتفعة وذلك تجنباً لتكوين انطباع لدى الأجهزة الحكومية بوجود أرباح غير عادية وبالتالي زيادة احتمالات التدخل (الشيرازي، 1990: 406) ، وتتخذ هذه الكلف السياسية صوراً متعددة منها ممارسة الرقابة السعيرية على منتجات الشركة ، أو توسيع المسؤولية الاجتماعية للشركة ، وقد تتعدى ذلك بعض الأحيان إلى المطالبة بتقسيم الشركة أو تأميمها ، كما هو الحال مع شركة مايكروسوفت للبرمجيات حين تعرضت إلى ضغوطات كبيرة وصلت إلى حد المطالبة بتقسيم الشركة بدعوى مخالفة قانون الاحتكار في الولايات المتحدة الأمريكية . (حميدي، 2011: 69) ، وتأخذ هذه التدخلات أشكالاً مختلفة مثل زيادة المعدلات الضريبية ومنع سياسة الاحتكار وغيرها ، وتعد هذه التكاليف بمثابة أعباء إضافية تتحملها الشركة (السعداوي، 2014: 30).

2- تقليل الضرائب Minimization taxes

يعد تخفيض العبء الضريبي أحد عناصر الكلف السياسية ، إذ أن النظام الضريبي هو الطريق المباشر لنقل أصول الشركة للمجتمع ، وتقديم أدلة على أن إدارة الشركة تقلل من أرباحها بقصد تقليل الالتزامات الضريبية إلى الحد الأدنى للشركة المتضررة من الضريبة ، ويلاحظ إن الشركات الأمريكية تشجع إدارة الشركات بتحويل دخلها ، بمعنى آخر أن إدارة الشركات تتمكن من تغيير أرباحها المحاسبية استجابة لمعدل ضريبة الدخل فيؤجل المديرون دخل العام إلى العام المقبل لدفع ضريبة دخل منخفضة عن العام الحالي (yeung، 2009:31).

3- شروط الائتمان Debt covenants :

أن شروط منح الائتمان يعتمد بشكل مباشر على الأرقام المحاسبية ، فإن الجهات المقرضة تقوم بوضع بعض القيود كشروط سابقة لمنح الائتمان كما هو الحال حين تطلب البنوك أو مؤسسات مالية أخرى معلومات معينة لإغراض تقييم مستوى ربحية الشركة وقدرتها الإيفائية أو تحديد بعض المتغيرات كالأرباح المحتجزة أو صافي الدخل أو السيولة (حبيب، 2003: 60) والغرض من تحديد شروط منح الائتمان هو تقييد حرية الإدارة في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار التي تقلل من قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها (Van·praag 2001:16) . وتلجأ الإدارة إلى تهديد الدخل لطمأنة الدائنين بأن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية وهذا ما يقلل تكاليف ارتفاع احتمالية الإفلاس وبالتالي تخفيض تكاليف الدين. (شختارة 2014: 574) .

ثانياً : تلاعب المديرين ضد الشركة

يقدم هذا القسم معلومات عن دوافع الإدارة في استخدام التلاعب بالأرباح ضد الشركة لتعزيز ثروتهم الخاصة ، والتي يمكن إيضاحها ضمن الفقرات الآتية :-

1- تعظيم خطة التعويضات Maximizing compensation plan

إن هذه التعويضات تبنى في الغالب على أساس رقم صافي الربح ، ويعد الدخل المتحقق في نهاية المدة المحاسبية مقياس تمنح وتحدد بموجبه مكافآت المدراء في كثير من الشركات (العزي، 2008: 30) ، إذ تتم مقارنة الدخل المتحقق مع الدخل المخطط لمعرفة مدى تحقق الخطط الموضوعية ، وإلى أي مدى كانت الإدارة ناجحة وكفوءة في استثمار واستغلال الموارد المتاحة لتحقيق تلك الخطط ومن ثم إظهار الانحرافات في الأداء ، لذلك يلجأ المديرين إلى إتباع ممارسات تهديد الدخل التي ينتج عنها دخل على وفق خطة الموضوعية أو تفوقها للحصول على المكافآت والحوافز (العبدي، 2008: 83)

2- الأمان الوظيفي Job security

من أجل محافظة الإدارة على مركزها الوظيفي وشهرتها الإدارية تسعى إلى خلق انطباعات جيدة لدى المساهمين عن أداء الشركة بهدف تحسين العلاقات معهم ، وإحراز رضاهم عن أداء الإدارة وهي تطمح من وراء ذلك إلى تأمين وظيفتها الإدارية ، وتجنب المساءلة التي من الممكن أن تتعرض لها ، مما يدفعها إلى اختيار الطرائق والإجراءات المحاسبية التي تؤدي إلى تهديد دخل الشركة لتحقيق استقرارها الوظيفي ، فضلاً عن زيادة شهرتها الإدارية مما يطلق عليه بسوق العمالة الإدارية (حميدي، 2011: 68)

ويعد الأمان الوظيفي من أهم العوامل في تحفيز المديرين لتهديد الدخل ، فالأداء السيئ للشركة يزيد من احتمالية تغيير الإدارة ، وعلى أساس أن الأداء الجيد في السنة الحالية لا يعوض عن الأداء السيئ في المستقبل ، وحين تكون الأرباح الحالية منخفضة والأرباح المستقبلية المتوقعة جيدة فإن المدير يلجأ إلى اقتراض الأرباح من المدة المستقبلية لاستخدامها في المدة الحالية ، بمعنى آخر نقل جزء من الأرباح المتوقعة في المستقبل إلى الفترة الحالية للتقليل من احتمالية تغيير الإدارة ، وحين تكون الأرباح الحالية جيدة والأرباح المستقبلية المتوقعة منخفضة تلجأ الإدارة إلى توفير أو ادخار الأرباح الحالية لاستخدامها في المستقبل، أي نقل جزء من أرباح المدة الحالية إلى المستقبل لتجنب التغيير المستقبلي للإدارة (ابو نصار، 2013: 332).

المبحث الثالث

مفهوم وأهميه القيمة الاقتصادية المضافة

أولاً : مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة

توجهت بالآونة الأخيرة العديد من الدراسات والأبحاث بقدر من الاهتمام بالمقاييس التي تعتمد على القيمة ومن أشهرها القيمة الاقتصادية المضافة ، وهو المقياس الذي قدمته إحدى المنشآت الأمريكية stern في الثمانينات من القرن الماضي لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية بالتوافق مع مفهوم القيمة السوقية للشركة ، وبعد أن طوره وسوقته من قبل شركة stern stewart لقياس الربحية ولغايات تحفيز المديرين وتقييم المشاريع الرأسمالية ، لكونه المقياس الأكثر قدرة على تحديد الربح الاقتصادي الحقيقي للشركة . ويلاحظ أن معظم الشركات تكون رابحة على وفق المفهوم المحاسبي، لكن في الحقيقة عند تطبيق مقياس القيمة الاقتصادية المضافة لحساب الأرباح فإنها لا تبدو كذلك. إذ يعمل هذا المقياس على تخفيض كلفة الأموال التي استخدمت في توليد هذه الأرباح من صافي الأرباح بعد الضريبة (التميمي والقيسي، 2011: 173) .

وقد عرف Stern & Stewart مقياس القيمة الاقتصادية المضافة :
أنها مقياس للإيجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي فهو مرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المستثمر ، التي تحسب عن طريق المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال WACC .
وهناك تعريفات عديدة للقيمة الاقتصادية المضافة . (الزبيدي، 2004: 235)

- تعريف (مشرف، 2011: 32)

((أنها مقياس محاسبي لأداء التشغيل الجاري ، وهو يمثل الدخل المتبقي بعد حصول المستثمرين على الحد الأدنى من العائد المطلوب الذي يعوضهم عن المخاطر التي يواجهونها نتيجة استثمار أموال في المنشأة)).

- تعريف (Nakhael ، 2013: 54)

أنها مقياس يعمل على الربط بين ثلاثة مفاهيم للربحية وهي العائد المحقق لحملة الأسهم والأرباح الاقتصادية والأرباح المحاسبية .

- تعريف (Ismail ، 2011: 499)

انها تقدير للربحية الاقتصادية للشركة كونها القيمة الزائدة التي أنشئت في العائد المطلوب من مساهمي الشركة ، إذ أن القيمة الاقتصادية المضافة هي الربح المكتسب من الشركة بأقل كلفة لتمويل رأس مال الشركة.

- تعريف (علي ، 2010: 5)

أنها الفرق بين ما يستثمره أصحاب رأس المال في الوحدة وما يحصلون عليه من عملية البيع بالأسعار الحالية السائدة في سوق الأوراق المالية .

من التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج الآتي:

1- أن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة يعد من أهم المؤشرات لقياس الأداء المالي الحديثة التي شاع انتشارها منذ تسعينات القرن العشرين .

2- إن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة يستخدم لقياس الربحية وتقييم الأداء الداخلي والخارجي.

3- أن مقياس القيمة الاقتصادية المضافة يستعمل لتحديد إذ ما كان المشروع مجد وينصح الاستثمار به كونه حقق قيمة موجبة أم لا ينصح به كونه حقق قيمة سالبة .

ثانياً: أهمية القيمة الاقتصادية المضافة

أصبح لمفهوم القيمة الاقتصادية المضافة أهمية كبيرة لجميع الشركات عند إعدادها القوائم المالية لغرض تقييم أداؤها بشكل خاص والتنبؤ بكفاءة الإدارة ، وبذلك أصبحت القيمة الاقتصادية المضافة من القوائم التي أثار اهتمام الكثير من الشركات كأحدى القوائم التي تقيس الأداء المالي وتقييم الشركات ، وعلى الرغم من أن هناك العديد من مقاييس الأداء المتعارف عليها التي تعبر عن مدى تحقيق الشركات لأهدافها مثل قائمة العائد على الاستثمار Return on Investment ، وسعر السهم إلى ربحيته (P/E)، إذ أن هذه المقاييس المتعارف عليها تعرضت للكثير من الانتقادات من الأكاديميين والباحثين والعاملين في الأسواق المالية وأصبحت مقاييس غير قادرة وعاجزة عن تقييم أداء الإدارة بصورة دقيقة وذلك بسبب تضارب المصالح بين المساهمين والملك ومتطلبات البيئة (شبللي ، 2009: 143) نتيجة اعتماد المقاييس التقليدية بشكل مباشر على المعلومات التاريخية الناتجة عن القوائم المالية للشركات (Acma، 2009: 172) ، وبذلك ساهمت المقاييس التقليدية في تعميق الفجوة وزيادة حدة التعارض بين مصالح الإدارة والمساهمين.

أصبحت القيمة الاقتصادية المضافة Economic Value Added بالآونة الأخيرة مقياساً للأداء المالي الداخلي والخارجي، إلا أن الأدبيات المتعلقة بالقيمة الاقتصادية المضافة كثيرة جداً ، أمثلة الدراسات التي اختبرت مقياس القيمة الاقتصادية المضافة مع مقاييس الأداء التقليدية في أغلب الأحيان، وبطبيعة الحال ظهرت مجموعتان من الباحثين المهتمين بالقيمة الاقتصادية المضافة وهما الداعون لتبني (EVA) المناصرون والمعارضون لها . فإن المرجع المنشور في مجال القيمة الاقتصادية المضافة هو المؤلف بينيت ستوارت 1991 في كتابه (المسعى للقيمة) يفصح المؤلف في هذا الكتاب عن وجهات نظره عن فائدة القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر لقياس أداء الشركات ويهدف هذا الكتاب إلى خلق انطباع عن كيفية خلق الشركات قيمة غير الدخل التقليدي (Morard، 2008: 2) .

وزادت أهمية القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) في السنوات الأخيرة ، إذ يرى Sharma المدة 2008- (2000) شهدت زيادة ملحوظة بخصوص البحوث المتعلقة بالقيمة الاقتصادية المضافة (Sharma، 2006: 206). ويلاحظ بعضهم إن القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) هي ليست فقط مقياس للأداء المالي للشركات ونظم لمكافأة الإدارة ، بل هي تمثل مؤشراً لخلق القيمة (Value Created)، يسترشد بها المستثمرون وحملات الأسهم للحكم على قدرة الإدارة في تعظيم القيمة السوقية للشركة (العزاوي ، 2014: 81) .

كما تعبر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) عن مدى نجاح الشركة في إمداد المجتمع بجزء من الثروة ، وعن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية للوحدات الأخرى بشكل عام في المساهمة برفاهية المجتمع الذي وجدت من أجله ،

ونجاح مقياس القيمة الاقتصادية المضافة في تحقيق الملاءمة بين طرفي العلاقة (الوكالة) كما يطلق عليها بعضهم بين الإدارة والمساهمين ، وذلك يحفز الإدارة على تعظيم القيمة الاقتصادية مما يترتب عليه زيادة القيمة السوقية لأسهم الشركة من جانب ، وزيادة قيمة المكافآت والحوافز المدفوعة للإدارة من جانب (شيلي ، 2009: 145) ، وقد تم التمييز بين أربعة أنواع من القيمة الاقتصادية المضافة وهي :

1- القيمة الاقتصادية المضافة الأساسية (Basic EVA)

وهي القيمة التي تحسب من خلال البيانات التي توضحها القوائم المالية من دون أية تعديلات على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها . (مشرف ، 2011: 38)

2- القيمة الاقتصادية المضافة المفصح عنها (Disclosed EVA)

وهي القيمة التي تحسب عن طريق إجراء 12 تعديلاً على البيانات الواردة في القوائم المالية التي اعتمدت على وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، ومثل هذه القيمة هي التي تعتمد عليها منشأة Stern & Stewart في ترتيبها السنوي للمنشآت . (البيضاني ، 2012: 42)

3- القيمة الاقتصادية الملائمة للوحدة (Tailored EVA)

وهي القيمة التي تحسب عن طريق إجراء بعض التعديلات على البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية والتي تعد على وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي التعديلات التي تراها المنشأة ملائمة لظروفها . (مشرف ، 2011: 38)

4- القيمة الاقتصادية المضافة الحقيقية (True EVA)

وهي القيمة التي تعد الأكثر صحة والأدق إذ تشتمل على جميع التعديلات على البيانات المستخرجة من القوائم المالية وكذلك تشمل استخدام تكلفة رأس المال الحقيقي لكل قسم من أقسام الوحدة . (علي ، 2010: 7)

ومن المعلوم إن أساس التميز هو عدد التعديلات أو التسويات على صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب ورأس المال ، إذ تحاول هذه التعديلات سد الفجوة التي تحدثها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بين القيمة المحاسبية والقيمة الاقتصادية .

ثالثاً: التسويات والتعديلات المقترحة لحساب القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

إن التسويات والتعديلات التي اقترحتها شركة (Stern&Stewart) أكثر من 160 تعديلاً وتسوية تجري على الأرباح المحاسبية ورأس المال المستثمر وذلك تحقيقاً لمجموعة من الأهداف لتقريب القيم المحاسبية من القيم الاقتصادية الحقيقية ، فإن مقياس القيمة الاقتصادية المضافة يعد الأقرب للأساس النقدي من مقياس الربح المحاسبي ، وذلك للتغلب على التشوهات التي تتعلق بالمحاسبة على أساس الاستحقاق ومن هذه الأهداف: (بن مراد ، 2014: 7) .

- التأكد من أن رأس المال المسجل في الدفاتر يعكس التكلفة الكلية للاستثمار في أصول التشغيل.
 - الحد من إتباع الاتجاه المتحفظ في المحاسبة وما يطلق عليها بسياسة الحيلة والحذر.
 - توفير الأساس السليم لمسائلة الإدارة لمواجهة تحكمها بالأرباح .
- إن مقياس القيمة الاقتصادية المضافة لا يوجد لها مفهوم خاص، ويجب على كل وحدة اقتصادية إن تقوم بإجراء التعديلات التي تناسبها وتتفق مع هيكلها التنظيمي وخططها الإستراتيجية وأنشطتها وسياساتها المحاسبية . (علي، 2010: 7)

ومن بين التعديلات والإجراءات التي اقترحتها (Stern&Stewart) نذكر ما يأتي : (Bhattacharyya&Phani: 14):

- أ- الأرباح والخسائر غير الاعتيادية
 - ب- مخصص ضرائب الدخل المؤجلة .
 - ت- مخصص تقادم المخزون (LIFO) .
 - ث- إهلاك شهرة المحل .
 - ج- رسملة الموجودات غير الملموسة مثل (نفقات البحث والتطوير).
 - ح- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات الضمان .
 - خ- التاجير التشغيلي .
- وطبقاً لهذه التعديلات فإن كشف القيمة الاقتصادية المضافة على وفق تصورات شركة ستورت تكون على وفق الآتي :

صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة
+ الزيادة في مخصص الديون المعدومة
+ الزيادة في كلفة البحث والتطوير
+ الزيادة في احتياطي تقييم المخزون Lifo
+ إطفاء شهرة المحل
+ الخصائر غير العادية
-الأرباح غير العادية
-كلفة الاستثمار
= القيمة الاقتصادية المضافة

المصدر : النعيمي والتميمي ، 2008:139

نلاحظ مما سبق ان معظم الوحدات لا تقوم بإجراء كل هذه التعديلات لأنها تزيد من تعقيد مقياس القيمة الاقتصادية المضافة فضلاً عن ذلك ارتفاع التكاليف عند تنفيذه في العمل ولا سيما عند إعداد التقارير ، إلا أنه في الواقع تنفذ (5-10) تعديلات .

المبحث الرابع نتائج اختبار الفرضيات

لغرض التعريف بعينة البحث ندرج الجدول التالي المتضمن بيانات عن كل شركة من عينة البحث :

جدول (2)

اسم الشركة	اسم القطاع	نشاط الشركة	تاريخ التأسيس	رأس المال
مصرف بغداد	قطاع المصارف	الاعمال المصرفية	18/02/1992	000.000.250
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	قطاع المصارف	الاعمال المصرفية	07/07/1993	000.000.250
المعمورة للاستثمارات العقارية	قطاع الخدمات	بيع وشراء الأراضي والعقارات	19/01/1993	000.511.16
بغداد للمشروعات الغازية	قطاع الصناعة	إنتاج المشروبات الغازية	18/07/1989	000.000.133

والتالي نتائج اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى : تمارس الإدارات في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية سلوك تمهيد الدخل

لغرض اختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام نموذج (Miller-2009) والذي يعتمد في قياس تمهيد الدخل على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، حيث يقوم هذا النموذج بقياس تمهيد الدخل من خلال قياس العلاقة بين التغير في رأس المال العامل (الأصول المتداولة – المطلوبات المتداولة) مقسوماً على التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ، وتم التوصل إلى وجود حالة تمهيد من عدمه بمقارنة نسبة التمهيد للسنة الحالية مع نسبة التمهيد للسنة السابقة ، وبذلك يستدل على وجود تمهيد في حال يكون الفرق عدداً أكبر أو أقل من الصفر (موجب أو سالب) إما في حالة الفرق يساوي صفراً فإن الشركة تعد غير ممهدة للدخل ، إذ يكون التمهيد موجبا حين يكون الهدف من التمهيد زيادة مكافآت وحوافز الإدارة أو تحسين شهرتها ، أما التمهيد السالب فيحدث حين تكون رغبة الإدارة بتخفيض الكلف السياسية وتجنب الضرائب، وكانت النتائج كالآتي:

من خلال التحليل السابق في كل الجداول يلاحظ ان عدد حالات التمهيد الموجب في عام (2006) بلغت (1) حالة مقابل (3) للتمهيد السالب في الدخل ، كما وصل أعلى مستوى للتمهيد السالب خلال العام المذكور إلى (-0.942) في شركة بغداد للمشروعات الغازية ، أما أدنى مستوى للتمهيد السالب خلال عام 2006 في مصرف الشرق الأوسط (-0.0087) ، أما التمهيد الموجب فقد بلغ خلال العام المذكور (0.2974) في مصرف بغداد .

أما في عام (2007) إذ كانت جميع حالات التمهيد موجبة في الدخل ، كما وصل أعلى مستوى للتمهيد الموجب خلال تلك السنة إلى (18.481) من نصيب شركة المعمورة للاستثمارات العقارية ، أما أدنى مستوى للتمهيد الموجب فكان من نصيب مصرف الشرق الأوسط عند مستوى (0.0697) .

أما في عام (2008) فقد كان الامر معكوساً للعام (2007) من نوع التمهيد ، إذ كانت جميع حالات التمهيد سالبة في الدخل ، كما وصل أعلى مستوى للتمهيد السالب خلال المذكور (-18.3906) من نصيب شركة المعمورة للاستثمارات العقارية ، أما أدنى مستوى للتمهيد السالب في مصرف الشرق الأوسط عند مستوى (-0.0871) .

في عام (2009) بلغ عدد مشاهدات التمهيد الموجب (3) مشاهدات مقابل (1) مشاهدات للتمهيد السالب في الدخل ، كما وصل أعلى مستوى للتمهيد الموجب خلال تلك السنة إلى (1.841) في شركة بغداد للمشروعات الغازية ، أما أدنى مستوى للتمهيد الموجب فكان من نصيب مصرف الشرق الأوسط عند مستوى (0.0287)، أما فيما يتعلق بالتمهيد السالب خلال عام (2009) فقد بلغ (-0.0325) في مصرف بغداد .

أما في عام (2010) بلغ عدد مشاهدات التمهيد السالب في الدخل (1) مشاهدته مقابل (3) مشاهدات للتمهيد الموجب ، ويكون الأمر مماثلاً لعام (2009)، وكان مستوى التمهيد السالب خلال العام (-0.1306) وكان ذلك في مصرف بغداد .

كما وصل أعلى مستوى للتمهيد الموجب خلال العام المذكور إلى (5.0015) وكان ذلك من نصيب شركة المعمورة للاستثمارات العقارية، في حين كان أدنى مستوى للتمهيد الموجب خلال العام المذكور (0.023) وكان ذلك في مصرف الشرق الأوسط .

إما عام (2011) فقد بلغ عدد حالات التمهيد الموجب (1) حالة مقابل (3) للتمهيد السالب في الدخل، وكان الأمر معكوساً لعام (2009) و (2010) من حيث نوع التمهيد ، كما وصل أعلى مستوى للتمهيد السالب خلال تلك السنوات إلى (-39.3174) في مصرف الشرق الأوسط ، أما أدنى مستوى للتمهيد السالب خلال عام 2011 في مصرف بغداد (-0.0274)، أما التمهيد الموجب فقد بلغ خلال العام المذكور (0.787) في شركة بغداد للمشروبات الغازية.

وفي عام (2012) بلغت عدد حالات التمهيد الموجب (3) حالة مقابل حالة تمهيد سالبية ، ويكون الأمر مماثلاً لعام (2009) و (2010) من حيث نوع التمهيد، كما بلغ أعلى مستوى للتمهيد الموجب خلال جميع السنوات (39.6082) وكان من نصيب مصرف الشرق الأوسط ، أدنى مستوى للتمهيد الموجب خلال العام (0.2335) في شركة المعمورة للاستثمارات العقارية ، أما التمهيد السالب فقد بلغ خلال العام المذكور (-1.886) في شركة بغداد للمشروبات الغازية.

إما عام (2013) فقد بلغ عدد حالات التمهيد الموجب (2) حالة مقابل (2) للتمهيد السالب في الدخل، كما وصل أعلى مستوى للتمهيد السالب خلال العام المذكور إلى (-0.3464) في مصرف الشرق الأوسط، أما أدنى مستوى للتمهيد السالب خلال عام 2013 في شركة المعمورة للاستثمار العقاري (-0.0903)، أما أعلى مستوى للتمهيد الموجب فقد بلغ خلال العام المذكور (0.0528) في مصرف بغداد، أما أدنى مستوى للتمهيد الموجب حصل في شركة بغداد للمشروبات الغازية (0.051).

وفي عام (2014) كان الأمر مماثلاً للعام (2008) من حيث نوع التمهيد ، إذ كانت جميع حالات التمهيد سالبية في الدخل ، كما وصل أعلى مستوى للتمهيد السالب خلال العام المذكور (-4.707) من نصيب شركة بغداد للمشروبات الغازية ، أما أدنى مستوى للتمهيد السالب في مصرف بغداد عند مستوى (-0.1962) .

ومما سبق نستنتج أن جميع شركات العينة تمارس تمهيد الدخل وتؤكد وجود التمهيد في شركات العينة بنسبة 100 % سواءاً موجبا كان التمهيد أم سالباً ، وبناءً على ما تقدم تقبل الفرضية .

الفرضية الثانية : توجد علاقة بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة وتتفرع منها الفرضيات الآتية

1- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة.

عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة: H_0

وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة: H_1

جدول (3)

الإحصاءات الوصفية للعلاقة بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة

القطاع	المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	معامل التوضيح	مستوى الدلالة
مصرف الشرق الأوسط	تمهيد الدخل (المتغير المستقل)	-0.074856	19.733106	-0.084	0.007	0.415
	القيمة الاقتصادية المضافة (المتغير التابع)	-0.08117	33.1778818			
مصرف بغداد	تمهيد الدخل	-0.004789	0.3208822	0.280	0.078	0.233
	القيمة الاقتصادية المضافة	-0.01135	34.5139649			
شركة بغداد للمشروبات الغازية	تمهيد الدخل	-0.411667	2.3600783	-0.295	0.087	0.221
	القيمة الاقتصادية المضافة	-0.01025	16.7505264			
شركة المعمورة للاستثمارات العقارية	تمهيد الدخل	-0.275356	9.6431768	-0.201	0.041	0.302
	القيمة الاقتصادية المضافة	-0.01428	291.23392			

المصدر : أعداد الباحثين

تبين من نتائج الجدول (1) ان قيمة معامل الارتباط بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة للشركات (مصرف الشرق الأوسط ، و مصرف بغداد ، وشركة بغداد للمشروبات الغازية ، وشركة المعمورة للاستثمارات العقارية) قد بلغت (-0.084 ، 0.280 ، -0.295 ، -0.201) على التوالي وهي علاقة غير معنوية لان قيمة (P-value) المحسوبة والبالغة (0.415، 0.221، 0.233، 0.302) هي اكبر من القيمة المعتمدة في البحث والبالغة (0.05) وعليه تقبل فرضية العدم (H_0) ، والتي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة .

2- وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة

عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية H0:

وجود تأثير ذي دلالة معنوية بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة H1:

جدول (4)

بين القيم الخاصة بمعاملات معادلة الانحدار لتمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة

التفاصيل	المتغيرات المرتبطة	علاقة الارتباط	قيمة F	معامل التوضيح	مستوى الدلالة
مصرف الشرق الأوسط	تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة	الثابت أ	81.181	0.007	0.415
		مقدار التأثير	-0.141		
مصرف بغداد			-113.444	0.078	0.233
			30.094		
شركة بغداد للمشروبات الغازية			-11.113	0.087	0.221
			-2.091		
شركة المعمورة للاستثمارات العقارية			-144.497	0.041	0.415
			-6.082		

المصدر : أعداد الباحثين

يتبين من نتائج الجدول (2) ان قيمة التأثير بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية للشركات قد بلغت (-0.141، -6.082، -2.091، 30.094) على التوالي وكانت قيمة (P-value) المحسوبة قد بلغت (0.831، 0.466، 0.442، 0.603) وهي اكبر من القيمة المعتمدة وبالبالغة (0.05) وعليه تقبل فرضية العدم H0 اي لا يوجد تأثير ذا دلالة معنوية بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة .

3- ان تمهيد الدخل يفسر توضيحات معينة عن القيمة الاقتصادية المضافة؟

دم مساهمة تمهيد الدخل في القيمة الاقتصادية المضافة H0:

مساهمة تمهيد الدخل في القيمة الاقتصادية المضافة H1:

تبين من نتائج الجدول (1) ان قيمة معامل التوضيح (التفسير) بين المتغير المستقل تمهيد الدخل (والمتميز التابع) القيمة الاقتصادية المضافة للشركات قد بلغت (0.007، 0.078، 0.087، 0.041) على التوالي وكلما اقتربت هذه القيمة من (100%) كانت نسبة المساهمة أعلى.

وفي الجدول المذكور انفاً تبين انه بالامكان معرفة التقدير الكمي (الرقمي) للقيمة الاقتصادية المضافة بدلالة تمهيد الدخل .. ومنها نستنبط المعادلة الآتية .

$$Y = a + bx$$

اذ ان a: ثابت الانحدار الجزء المقطوع من محور y

b: ميل الخط المستقيم او معامل انحدار y على x (y/x)

تمهيد الدخل x = 0.141-81.181 = القيمة الاقتصادية المضافة/مصرف الشرق الأوسط .

تمهيد الدخل x = 30.094 + -113.444 = القيمة الاقتصادية المضافة/ مصرف بغداد .

تمهيد الدخل x = 2.091 - 11.113 = القيمة الاقتصادية المضافة/ شركة بغداد للمشروبات الغازية .

تمهيد الدخل x = -144.497 - 6.082 = القيمة الاقتصادية المضافة/ شركة المعمورة للاستثمارات العقارية.

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- ان تعدد البدائل في القواعد المحاسبية يتيح الفرصة أمام إدارة الشركات بممارسة تمهيد الدخل ، ومن هذه البدائل اختيار السياسة المحاسبية وتكوين المخصصات ووضع التقديرات، بحيث تتيح للإدارة ان تستخدم التخفيض او الزيادة في الدخل .

2- ينتج عن ممارسة الشركات تمهيد الدخل قوائم مالية تكون محل شك لدى كافة الاطراف التي تعتمد عليها في اتخاذ قراراتها على تلك القوائم .

3- ان ممارسة تمهيد الدخل تكون باتجاهين ، اذ ينتج عن ممارسة تمهيد الدخل باتجاه التخفيض تحقيق مزايا للشركة كتخفيض الضرائب وتقليل الكلف السياسية ومن جانب اخر يؤدي إلى تخفيض أسعار الأسهم نتيجة انخفاض أرباح الشركة وهذا مايمثل الجانب السلبي للظاهرة .

4- تتباين دوافع الإدارة عند ممارسة تمهيد الدخل فمنها ما يؤدي الى منافع لصالح الإدارة مثل الشهرة الادارية والاستقرار الوظيفي، ومنها يعود على الشركة والإدارة بالنفع معاً مثل تخفيض الكلف السياسية والتهرب الضريبي اذ ان الشركة تكون مستفيدة بشكل مباشر اما الإدارة فتستفيد بشكل غير مباشر من خلال ماتظهرة من مهاره ونجاح في ادارة الشركة .

- 5- يستند مقياس القيمة الاقتصادية المضافة إلى مفهوم الأرباح الاقتصادية والذي يشير إلى تحقق القيمة الاقتصادية لحملة الأسهم إذ يقتضي بإدارة الوحدة استخدام الموارد المتاحة بصورة تقود إلى تحقق عائد على الأموال المستثمرة أكبر من تكلفة الحصول على هذه الأموال .
- 6- أظهرت نتائج الدراسة وجود قيمة اقتصادية سالبة في جميع الشركات عينة البحث خلال مدة الدراسة .
- 7- تشير النتائج إلى وجود ممارسات تمهيد الدخل في جميع الشركات عينة البحث خلال مدة الدراسة ، إذ كانت هناك (18) حالة تمهيد سالب مقابل (18) حالة تمهيد موجب .
- 8- أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة والتي تثبت عدم وجود أثر لتمهيد الدخل في القيمة الاقتصادية المضافة .

التوصيات

- من خلال ما أفرزته الاستنتاجات السابقة تم توصل البحث إلى التوصيات الآتية :-
- 1- توصية الشركات بالمعايير الدولية في أعداد القوائم المالية ولاسيما كشف التدفق النقدي وذلك لتقليل الفجوة في الإفصاح في المعايير الدولية والتطبيق المحلي وأثر ذلك على رفع جودة المعلومات .
- 2- العمل على أن يكون توجه في الجهات القطاعية والجهة الرسمية إلى الكشف عن الأساليب التي تتبعها الإدارة للحد من انتشار ممارسة تمهيد لدخل وذلك من خلال إقامة المؤتمرات والندوات المختصة .
- 3- إصدار القوانين والتشريعات المناسبة لمحاسبة الإدارة التي تمارس تمهيد الدخل بهدف الحد من هذه الممارسات.
- 4- الاهتمام بمفاهيم القيمة الاقتصادية المضافة التي ينعكس ارتفاعها في إضافة قيمة لثروة حاملي الأسهم وحث الإدارة على الاستثمار في الأنشطة التي تمنح قيمة إضافية لأسهم الشركات .
- 5- دعوة الشركات بصورة عامة بضرورة تغيير المدقق الخارجي المتعاقد معه بعد مضي فترة معينة وذلك لتلافيا لتكوينه علاقات مع إدارات الشركات باتجاه المساهمة في ممارستها لتمهيد الدخل .
- 6- التوسع في دراسة أسباب ودوافع لجوء الإدارة إلى ممارسة تمهيد الدخل وذلك بهدف كشفها والحد منها .
- 7- إجراء هذه الدراسة على قطاعات أخرى كالقطاع الزراعي وقطاع الاستثمار بسبب عدم إمكانية تعميم نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها على بقية القطاعات نظرا لاختلاف طبيعة الأنشطة في كل قطاع من هذه القطاعات.

المصادر

أولاً : الكتب

- 1- بلقاي، احمد راهي (النظرية المحاسبية)، تعريب رياض العبد الله ، مراجعة طلال الحجاي ، دار البازوري للنشر، الأردن ، 2009 .
- 2- التميمي ، عباس وحيد يحيى والساعدي ، حكيم حمود فليح (إدارة الأرباح) ، دار الجزيرة للنشر ، 2014 .
- 3- الزبيدي ، حمزة محمود ، الإدارة المالية المتقدمة ، الطبعة الثانية ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2008 .
- 4- الشيرازي، عباس مهدي (النظرية المحاسبية) الطبعة الأولى ، ذات السلاسل ، الكويت ، 1990.
- 5- عبد الكريم ، محمد وفوتوح ، محمد وعبد الكريم ، عمر ، الإدارة المالية ، الطبع الأولى ، شعاع للنشر والعلوم ، 2010 .
- 6- عثمان ، محمد داود ، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، 2013.
- 7- النعيمي ، عدنان النعيمي والتميمي ، أرشد فواد ، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة ، الطبعة العربية ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2008 .

ثانياً : الدوريات والبحوث

- 1- ابراهيم – محمد زيدان (السلوك الاخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الاعمال دراسة اختبارية) ، جامعة المنوفية ، 2006 .
- 2- جهامي – عمر عيسى (سلوك تمهيد الدخل في الأردن دراس ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان) ، المجلة العربية للمحاسبة ، المجلد الرابع ، العدد الاول ، 2001 .
- 3- حمد – امنة خميس ، ابو نصار – محمد (أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية)، مجلة العلوم الادارية ، المجلد الاربعين ، العدد الثاني ، 2014 .
- 4- الخوري – عبيد فايز ، شختارة- محمد زياد (مدى استخدام ممارسات تمهيد الدخل في قطاع الخدمات الاردني) ،مجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد العاشر ، العدد الرابع، 2014 .
- 5- العبد الله – رياض ، سويدان – ميشيل ،قرعان – سناء (الوسائل والدوافع المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان)، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد العاشر ، العدد الاول ، 2007 .
- 6- علي ، مقبل علي أحمد ، دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، جامعة بغداد ، المجلد : 5 ، العدد (11) ، الصفحات 118-136، 2010 .
- 7- قدومي ، ثائر عدنان والكيلاني ، قيس أديب ووالعمارية ، اسماء ابراهيم ، ايها أكثر قدرة على تفسير التغيير في القيم السوقية للأسهم هي القيمة الاقتصادية المضافة ام معايير الاداء التقليدي ، جامعة العلوم التطبيقية ، عمان ، 2011 .

ثالثا : الرسائل والاطاريح

- 1- البيضاني ، رجاء ماجد حسن ، تقييم الأداء المالي للشركات باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة وأثرها على أسعار الأسهم ، رسالة ماجستير ، كلية التقنية الادارية / بغداد ، 2012.
- 2- حبيب – عقيل حمزة (تمهيد الدخل دراسة ميدانية في عينة مختارة من الشركات الصناعية) ، رسالة ماجستير ، جامعة المستنصرية ، 2003 .
- 3- حميدي – كرار سليم عبد الزهرة (العلاقة بين حوكمة الشركات وتمهيد الدخل دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية) ، رسالة ماجستير ، 2011 .
- 4- الساعدي ، حكيم محمود فليح ، تقويم الاداء المالي للوحدات الاقتصادية باستعمال القيمة الاقتصادية المضافة ، الكلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2013 .
- 5- عبد- أحمد راهي (أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم) ، رسالة ماجستير ، 2013.
- 6- العبيدي ، صبيحة برزان ، دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الابداعية وتحقيق التوافق بين مصالح اطراف الوكالة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2008 .
- 7- القيسي – احمد فارس (اثر الادوات الداخلية لحوكمة الشركات على القيمة الاقتصادية المضافة ، رسالة ماجستير ، كلية الاعمال ، جامعة عمان العربية ، 2011 .
- 8- مشرف ، أشرف عبد المعبود محمد ، التكامل بين بطاقة الأداء المتوازن ومدخل القيمة الاقتصادية المضافة إطار محاسبي مقترح لتحسين كفاءة أداء الشركات ، رسالة ماجستير ، مصر ، 2011

First : Books

- 1- Belkaoui, Ahmed Riahi , (Accounting Theory),Fourth Edition , Thomson Learning, London, 2004 .
- 2- Dunn, John,Financial Reprting and Analysis , Brigham,Eugene F.&Ehrhardt ,MicharlC.,Financial Management ,Tenth Edition , 2003..
- 3- Mulford ,Charles W.&Comiskey ,Eugene E.,the Financial Numbers Game ,Detecting Creative Accounting Practices ,2002..
- 4- Scott,William R. ,Financial Accounting Theory , Fifth Edition ,2009 .
- 5- Van praag .B.(Earning Management :Empirical Evibence on Value Relevance and Income Smoothing) Doctoral dissertation , Tenbergen Institute Research ,Netherland ,2001 .

Articles & Thesis

- 1- ACMA, N. Performance Measures: An Application of Economic Value Added , International Journal of Business and Management, 4(3), 169 -177,2009.
- 2- Ashari, Chyekoh (Factors Affecting Income Smoothing Among Listed Companies in Singapore,1994 .
- 3- Athanasakou – vasilikiE, trong- norman c, walker –martin(Classificatory income smoothing : the impact of achange in regime of reporting financial performance) ,2007.
- 4- cemal , (manipulation of financial information reasons, methods , aims , methods results and ISE companis on empivical an employee) ,2004 .
- 5- Ismail,IsshamIsmail,The ability of EVA (Economic Value Added) attributes in predicting company performance,African Journal of Business Management Vol. 5(12), pp. 4993-5000, 18 June, 2011 .
- 6- Martinez –antoniolopo , Castro – Miguel angel rivera (the smoothing hypothesis , stock returnsand risk in Brazil) , 2011.
- 7- Morard , Bernard , Developing a Practical Model for calculataing the Econmic Value Added,University of Geneva 2008.
- 8- Nakhaei ,Habibollah ,Evalution of Company Performance With Accounting an Economic Criteria in Bursa Malaysia ,Journal of Global Buiness and Economics ,2013 .
- 9- Sharma,Dr. Anil K,Economic Value Added (EVA) - Literature Review and Relevant Issues,International Journal of Economics and Finance,2010.
- 10- Yeung , michelle(Does the use of income smoothing lead to ahiger firm value among public european companies), 2009.